



على الرغم من الهيمنة الروسية الظاهرة على الاجتماعات العسكرية والسياسية بشأن الملف السوري في أستانة وسوتشي، وحرصها على السيطرة على إيقاع اجتماعات جنيف، فإن فرض تصورها للحل في سوريا ليس محسوماً في ضوء الهوة الواسعة بين هدفها الاستراتيجي وقدراتها الواقعية، فالهدف الاستراتيجي الذي تعمل، بكل طاقتها، لتحقيقه هو حجز موقع قطب دولي ندي للولايات المتحدة الأميركيّة؛ ومعالجة الجرح النفسي الذي ترتب على انهيار الاتحاد السوفيفيتي، والفووضى والضياع خلال فترة حكم بوريس يلتسين، بضمان أنها الوطني. وهذا يحتاج قدراتٍ وخوض صراعات كبيرة ومتعددة، بدءاً بكسر الطوق الذي يحيط بها (اقتراب حلف الناتو من حدودها الغربية، شبكة الدرع الصاروخية الأميركيّة التي نشرت أجزاء منه في تركيا ورومانيا وبولندا، شبكة صواريخ "ثاد" المتطرّفة التي نشرتها الولايات المتحدة في كوريا الجنوبيّة، الصواريخ النوويّة المتوسطة في أوروبا واليابان)، وتحقيق توازن عسكري مع خصومها الإقليميين والدوليين، برفع قدراتها العسكريّة البريّة والجوية والنوويّة كماً ونوعاً، وضعت لنفسها هدفاً تحديث 60% من أسلحتها، بما في ذلك الأسلحة النوويّة، وهذا يتطلّب ضخ أموال كبيرة، والعمل على حماية حصتها في استثمارات دول الجوار الجغرافي التي بدأت الصين بالسيطرة عليها وامتصاص فوائضها.

تحديات كبيرة وصعبة في ضوء تنوعها واتساعها وضخامتها، بالقياس إلى إمكاناتها وإمكانات الخصم المباشرين والمتحمّلين. ولم يكن ردها الرئيس؛ عبر الانخراط في تكتلات وتجمعات لتنقيل أوراقها في مواجهة الثقل الغربي السياسي والاقتصادي (منظمة شنغنّي، بريكس، الاتحاد الأوروبي)، تصعيدها العسكري في وجه التمدد الغربي في دول أوروبا

الشرقية (الهجوم على جورجيا وفصل أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عنها، الضغط على دول البلطيق، التدخل في أوكرانيا وضم جزيرة القرم ودفع المقاطعات الشرقية للانفصال عنها)، واستثمار احتياطياتها الضخمة في مجال الطاقة (النفط والغاز) للضغط على الدول الأوروبية، المستورد الرئيس لها، عبر السعي إلى التحكم بالأسواق والأسعار وخطوط النقل، تسخين الأجواء مع "الناتو" (تحليق الطيران العسكري فوق سواحل دول البلطيق، تحليق طائرات استراتيجية بالقرب من الشواطئ الأوروبية والأميركية والكندية، نشر قوات في القطب الشمالي، نشر الغواصات في البحار والمحيطات القريبة من الدول الغربية، نشر بطاريات صواريخ إس 400 في القرم وعلى الحدود الشرقية)، للضغط من أجل دفع الخصوم إلى الجلوس حول مائدة التفاوض، لم يكن كافياً لإقناع الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، بالاعتراف بها قوة عظمى، أطلق عليها الرئيس الأميركي السابق، بارك أوباما، وصف "قوة إقليمية"، فطورت هجومها العسكري والسياسي والدبلوماسي في شرق المتوسط وشمال أفريقيا وأميركا اللاتينية، من أجل تحقيق مكاسب جيوسياسية تسمح بوجود عسكري وسياسي واقتصادي؛ وإقامة قواعد ونقاط ارتکاز قرب حدود الدول الغربية ومصالحها لردعها، وردع ذراعها العسكرية (حلف الناتو). تدخلت عسكرياً في سوريا بشكل مباشر، وبالتنسيق مع إيران وميليشياتها المذهبية. وفي ليبيا بدعم خليفة حفتر عبر مصر. وعملت، وما تزال، على سحب تركيا بعيداً عن التحالف الغربي بالاستجابة لهواجسها ومخاوفها الكردية. واتفقت مع الرئيس السوداني، عمر البشير، على إقامة قاعدة بحرية على البحر الأحمر، وسرّعت وتيرة إنتاجها العسكري لإعطاء صدقية وزن لكتيكاتها السياسية وخطواتها العملية.

وقد حرصت وزارة الدفاع الروسية في الذكرى 103 لانطلاق الصناعات العسكرية الروسية على الإعلان عن إنجازاتها العسكرية، مرفقة بذكر نوع القطع العسكرية المنجزة وعددها. وأعلن وزير الدفاع أن القوات الروسية تسلمت في السنوات الخمس الماضية 80 صاروخاً عابراً للقارات وتشمل غواصات و55 طائرة و3237 دبابة ومدرعة، وتغنى إعلامها بقدراتها العسكرية، فقد ذكرت قناة آر تي الروسية إن مجمل الساعات التي أمضتها القاذفات الاستراتيجية الروسية في أجواء روسيا والعالم خلال العام الماضي 17 ألف ساعة، و"جابت أجواء الكره الأرضية في الليل والنهار ومخالف الظروف الجوية". وقالت عن الطائرة الروسية "تو-160"، التي سيسلمه الجيش الروسي 55 منها حتى عام 2025، "تحمل 12 صاروخاً مزودة برؤوس نووية ليصل إجمالي ما على متنها من ذخائر إلى 40 طناً، وقدرة على التحليق لـ 14 ألف كم دون التزود بالوقود، و تستطيع بصواريخها النووية تغطية أراضٍ تعادل القارة الأوروبية بمساحتها". وعن الصاروخ الروسي المجنح الجديد أكس - 50 "يمكنه إصابة الهدف بدقة على مسافة 1500 كيلومتر". وذلك كله ضمن تصور أن يتحقق هدف روسيا باعتراف الغرب بها قوة عظمى، ويتعاون معها في حل المشكلات الدولية. ولكن الغرب بقي على موقفه منها، وما زال يطالبتها بالتوقف عن التدخل في أوكرانيا والانسحاب من جزيرة القرم، ووقف تهدياتها لدول البلطيق، ويفرض عليها عقوبات اقتصادية، بل ويفرض مزيداً منها. ووضعها ذلك كله في موقف دقيق وحرج، على خلفية كلفة التمدد الإقليمي، فإن إنشاء قواعد عسكرية مكلفة مالياً، خصوصاً لدولة يعني اقتصادها من نقاط ضعف وهشاشة (معظم الناتج القومي من تصدير المواد الأولية، النفط والغاز خصوصاً). والاقتصاد أساس قيام القوى العظمى. وكان المؤرخ الأميركي، بول كينيدي، قد درس تجارب نشوء القوى العظمى وسقوطها خلال 500 سنة، واستنتج القانون الذي حكم الظاهرة: "اقتصاد قوي يمول قوات منتشرة في الخارج"، مع احتمال تضاعف عجز اقتصادها إذا ما استدرجتها الولايات المتحدة إلى سباق تسلح (موازنة روسيا العسكرية 43 مليار دولار وموازنة الولايات المتحدة نحو 700 مليار).

وكان لافتاً أن القيادة الروسية لم تكتف بتجاهل النتائج المتواضعة لمحاولاتها المتكررة لإقناع الغرب بقبول أوراق اعتمادها في قائمة القوى العظمى، بل وذهبت بعيداً في تضخيم هذه النتائج، فقد ذكرت وكالة سبوتنيك إن الاستراتيجية الكبرى لروسيا في القرن الـ21 تدور حول التحول إلى القوة العظمى لتحقيق التوازن داخل المنطقة الأورو – آسيوية، الأمر الذي يفسر السبب وراء محاولتها "تحقيق توازن" داخل منطقة الشرق الأوسط التي تتدخل مع ثلاث قارات، عبر دبلوماسية القوة العظمى مع إيران وتركيا من أجل التصدى للعمليات المدمرة التي أطلقها الولايات المتحدة داخل المنطقة، منذ ما أطلق عليها "الحرب الدولية ضد الإرهاب"، وحتى الآن، أحرزت المهمة متعددة الأقطاب التي أطلقها موسكو نجاحاً هائلاً.

غير أن مكابرة موسكو لم تجد في إخفاء موقفها الدقيق والحرج الذي عكسته النتائج السورية الهزلية لجولات أستانة الثماني، وقمة سوتشي مع الرئيسين التركي أردوغان والإيراني حسن روحاني، ونقاط الضعف التي تحيط بتحركها لعقد مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي يومي 29 و 30 من يناير/ كانون الثاني 2018، حيث التناقض والتعارض بين أهداف الدول الراعية (روسيا، تركيا وإيران) وتصوراتها، فروسيا تريده لاستمرار تحركها السياسي، لا تريد وقف محاولاتها لكي لا يظهر عجزها ونقاط ضعفها وعدم تحقيقها نتائج ملموسة. ولمواصلة الضغط على الولايات المتحدة التي لم تمنح تحركها في أستانة وسوتشي شرعية بإعلانها المتكرر "إن جنيف هو المسار الوحيد الشرعي"، بإعطاء انطباع بانفرادها في قيادة عملية سياسية، بينما الولايات المتحدة، التي ليس لوجودها في سورية مشروعية، تكتفي بتدمير المدن والبلدات السورية، وإيجاد تكتل مناهض للغرب في منطقة الشرق الأوسط، وتمرير الحل عبره، يحررها من مشاركة دول لها تصورات مختلفة، والإبقاء على المعارضة في موقف دفاعي.

وفيما تتحنى تركيا للمطالب الروسية، لعلها تكسب رضا موسكو، فتمنحها ضوءاً أحضر للتحرك ضد وحدات حماية الشعب في عفرين، تناور إيران عبر الموافقة على عقد مؤتمر سوتشي والتدعيم العسكري (في قمة سوتشي التي جمعت بوتين وأردوغان وروحاني طالب الأخير بموافقة شريكه على احتلال مليشيا موالية لإيران بقاعاً غير متصلة بين الحدود العراقية والحدود السورية مع لبنان)، كي تغطي على رفضها الانتقال السياسي، انتقدت صحيفة كيهان موقف موسكو ودعوتها ضمناً بقولها: "الذين يرتدون ملابس الأصدقاء لا يمكنهم أن يحدّدوا مصير سورية بل سيحدّده شعبها في ظل قوة محور الممانعة". ولم يقبل النظام السوري طرح دستور جديد وانتخابات رئيسية في سوتشي، في حين أعلنت المعارضة تمسكها بأهدافها في تحقيق انتقال سياسي، وتشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصالحيات. وهذا بالإضافة إلى تفضيل دول أوروبية التركيز على مفاوضات جنيف، وضرورة الغطاء الدولي لأي اتفاق، ما يعني حاجة روسيا لمباركة واشنطن التي لن تمنح مباركتها من دون تحقيق أهدافها، والتي ربطت استمرار وجود قواتها في سورية بالتوصل إلى سلام دائم، جعل التحرك الروسي واحدةً من حالات مطاردة الساحرات.

المصادر:

العربي الجديد